طمعاً في ان يؤدي اغتياله ليس الى انهاء عملية السلام التي كان بدأها مع الاردن في شباط (فبراير) ١٩٨٥ فحسب، بل والى زوال م.ت.ف. نهائياً، بصفتها عاملاً سياسياً فعالاً ومؤثراً في الساحات الفلسطينية والعربية والدولية.

وحظيت اسرائيل، دائماً، بالمساندة الاميركية المطلقة على جميع الصعد، السياسية والعسكرية والمالية والدبلوماسية، الأمر الذي اثار استياء المجتمع الدولي ووضع الولايات المتحدة الاميركية في قفص الاتهام ذاته مع اسرائيل، سيما وان الولايات المتحدة لا تني تعلن رفضها القاطع للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية المشروعة، وتقاوم قبول م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، كما قرر مؤتمر القمة العربي في الرباط العام ١٩٧٤. بل ان هنري كيسنجر، في فترة الرئيس ريتشارد نيكسون، وخليفته جيرالد فورد، كان يعتبر قلب نتائج هذا القرار العربي مهمته الاولى، فيما تعالت شهرة مستشار الامن القومي في عهد كارتر، زبغنيو بريجنسكي، بين ليلة وضحاها، بقوله: «وداعاً يا منظمة التحرير»[٢]. أما وزير خارجية الرئيس رونالد ريغان، جورج شولتس، فقد دعا الدول العربية، دون حياء، العام ١٩٨٣، الى سحب اعترافها بمنظمة التحرير وأنبّها على «خطأها»[٣]. وفي الاردن ولبنان وسوريا، تعرضت منظمة التحرير الفلسطينية، خلال السبعينات واوائل الثمانينات، الى التهديد بالتصفية السياسية والعسكرية في حال رفضها الخضوع والتكيف مع ما اختطته هذه الانظمة من سياسات؛ بل ونفذت دمشق تهديداتها بانشاء منظمة بديلة عندما اختلقت «جبهة الانقاذ». لقد اثبت صانعو تلك الجبهة التي ولدت ميتة، انهم لم يستوعبوا حقيقة تمسك الشعب الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً وحيداً له.

وبقدر ما يحمله العدوان على م.ت.ف. من نوايا مدمرة، يحمل، ايضاً، اعترافاً بحجم ما آلت اليه المنظمة، وما آل اليه الشعب الفلسطيني تحت قيادتها. ولسوف يتضح هذا التبدل، جلياً، بمقارنة الحقبة الراهنة مع حقبة ما قبل تأسيس المنظمة. فقد كان الشعب الفلسطيني، قبل العام ١٩٦٤، محروماً من اشكال التعبير الوطني كافة ومن بنية اقتصادية أو اجتماعية او تربوية او اعلامية منظمة ومستقلة. لم يكن ثمة أساس لعبارة «وطنية فلسطينية» أو «تعبير فلسطيني مستقل». ولم تكن ثمة هوية فلسطينية ملموسة على الصعيد العربي، والدولي، على حد سواء. ولطال ما أُسقطت «مسألة فلسطين» من جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة، بفعل الضغط المباشر للولايات المتحدة الاميركية وحلفائها الغربيين وتواطؤ الامين العام للامم المتحدة آنذاك تريغفي لي، وحل في جدول الاعمال موضوع آخر هو «الوضع في الشرق الاوسط»[٤].

أما الآن، فانه بات من المسلم به، حتى لدى الاسرائيليين، ما بوسع م.ت.ف. القيام به من أعباء، وما بحوزتها من قوة وتأثير. لقد اتخذ رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق، شمعون بيرس، موقفاً ذا مغزى خلال جولته الصاخبة في عدد من دول اوروبا الغربية، خلال كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، عندما خيّر الشعب الفلسطيني بين المشاركة في محادثات السلام باستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية، واستثنائه هو من هذه المحادثات، اي استمرار الاحتلال في حال تمسكه بـ م.ت.ف. حيث قال: «على هؤلاء [اي الشعب الفلسطيني] ان يختاروا أهون الامرين: منظمة التحرير دون حل، او حل دون المنظمة»[٥].

مثل هذه المواقف يعكس ما تتمتع به م.ت.ف. من رسوخ موقع وتنام في القوة والتأثير، اكتسبتهما خلال اثنين وعشرين عاماً من الصراع ضمن شروط اختلال كبير في موازين القوى، وكان نتيجتها ان وفقت في تأصيل نفسها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وأصبحت، بذلك، الاطار الذي يجد كل فلسطيني فيه ملاذاً بوسعه طلب الحماية منه. ولذلك الجانب اهميته الكبرى، طالما ان نصف